

جهاز الأمن الوطني يحدد تأكيده على حماية الخصوصية للأفراد والمؤسسات

حدد جهاز الأمن الوطني، اليوم الثلاثاء، تأكيده على "حماية الخصوصية للأفراد والمؤسسات، بعد تزايد الهجمات السيبرانية على المؤسسات المالية عالمياً".

وقال الجهاز في بيان تلقته "المطلع"، إنه: "نظراً لزيادة الهجمات السيبرانية وعمليات النصب والاحتيال التي تستهدف المؤسسات المالية العالمية والأفراد وبعد زيادة الشكاوى الواردة إلى جهازنا في قضايا الاحتيال الإلكتروني، ندعو المواطنين إلى المتابعة الدورية للحركات المالية وعمليات الشراء والسحب لبطاقات الدفع الإلكتروني الخاصة بهم، وفي ملاحظة وجود حركات مالية مجهولة في بطاقتكم يجب الإسراع بإبلاغ الشركة أو المصرف أو الجهة المصدرة للبطاقة الإلكترونية وتغيير المعلومات وكلمات المرور فوراً".

وأضاف أنه: "للمحافظة من عمليات السرقة والاحتيال المالي نحيطكم علماً بأن الشركات المصدرة للبطاقات المالية لا تتمثل على العميل إلا لحالات نادرة جداً ولا تتطلب كلمة المرور الخاصة ببطاقتك"، مشدداً على "ضرورة إجراء عمليات الشراء من مصادر موثوقة (كالمواقع والتطبيقات)، وأن الرمز السري

الذي تحصل عليه عند تسلمك لبطاقة الائتمان المالي لا تشاركه مع أحد حتى مع المصرف أو الشركة المصدرة أو المنفذ".

وجدد التأكيد "على أهمية اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الحسابات الشخصية لاسيما بعد أن تأشر لدينا تضرر بعض المواطنين من عمليات الاحتيال الإلكتروني، حيث بلغت عدد الشكاوى 1300 شكاوى خلال الستة أسابيع الماضية"، لافتا الى أن "العمل جارٍ على معالجتها وإحالة المتورطين فيها إلى القضاء لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحفهم وفق القانون".

